بالنسبة للعقود : 18 كعقد العمل وعقد البيع وأو الإيجار ، من حيث الشكل تخضع القانون البلد الذي تبرم فيه هذه العقود، أما من حيبث الموضوع فيخضع لقانون البلد الأحد الطرفين الذي يتفق عليه الطرفان ، أما إذا كان أطراف العقد من جنسية واحدة فيخضعون لقانون جنسية دولتهم و لو تم إبرام هذا العقد في دولة أجنبية ، استنادا لنص المادة 18 من القانون المدني.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي